Residential Expansion at the Expense of Agricultural Lands in Zangoora District (37)

.Shafeeq Ubaid Al-Dulaimi*, Omar Abdulrahman Hamad Mohammed Al-Kubaisi
General Directorate of Education in Al-Anbar Governorate, Ministry of Education, Anbar, Iraq
* shfyqbyd89@gmail.com, amr128973@gmail.com

KEYWORDS: **Residential Expansion, Agricultural land, Zengoora 37.**

https://doi.org/10.51345/.v37i1.1262.g632

ABSTRACT:

Urban sprawl is one of the most prominent geographical phenomena facing cities and villages in both developing and developed countries today. It refers to uncontrolled urban expansion at the expense of agricultural lands and surrounding natural resources. This phenomenon is exacerbated by rapid population growth, rural migration, and the absence of sound urban planning. This research examines the concept of urban sprawl and its root causes, including demographic, economic, and social factors, as well as weak planning policies. It also addresses the negative impacts of this phenomenon, such as the degradation of agricultural lands, environmental deterioration, and population imbalances, in addition to transportation and infrastructure problems. The research concludes that combating urban sprawl requires the development of integrated strategic urban development plans based on the protection of agricultural lands, the promotion of rural development, and the adoption of sustainable urban patterns. It also recommends the implementation of land use laws and the adoption of housing policies that limit uncontrolled horizontal expansion. The research aims to highlight the threat of urban sprawl as a geographical, environmental, and economic challenge and calls for the development of practical solutions to achieve a balance between the demands of population growth and the preservation of natural resources.

التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية في مقاطعة زنكورة (37)

م.م. شفيق عبيد حمود نجم الدليمي*، م.م. عمر عبدالرحمن حمد محمد الكبيسي
المديرية العامة لتربية محافظة الانبار، وزارة التربية، الانبار، العراق
* shfyqbyd89@gmail.com, amr128973@gmail.com

الكلمات المفتاحية | التوسع السكني، الأراضي الزراعية، زنكورة **37**.

https://doi.org/10.51345/.v37i1.1262.g632

ملخص البحث:

يُعدّ الزحف العمراني من أبرز الظواهر الجغرافية التي تواجه المدن والقرى في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء اليوم. ويُشير التوسع العمراني غير المنضبط على حساب الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية المحيطة بها. وتتفاقم هذه الظاهرة بفعل النمو السكاني السريع، والنزوح الريفي، وغياب التخطيط العمراني السليم.

تناول هذا البحث مفهوم الزحف العمراني وأسبابه الجذرية، بما في ذلك العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ضعف سياسات التخطيط. كما تناول الآثار السلبية لهذه الظاهرة، مثل تدهور الأراضي الزراعية، والتدهور البيئي، والاختلالات السكانية، بالإضافة إلى مشاكل النقل والبنية التحتية.

وخلص البحث إلى أن مكافحة الزحف العمراني تتطلب وضع خطط تنمية حضرية استراتيجية متكاملة، ترتكز على حماية الأراضي الزراعية، وتعزيز التنمية الريفية، واعتماد أنماط عمرانية مستدامة. كما يوصي بتطبيق قوانين استخدام الأراضي، واعتماد سياسات إسكانية تحد من التوسع الأفقي غير المنضبط.

ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على خطر التوسع الحضري باعتباره تحديًا جغرافيًا وبيئيًا واقتصاديا والدعوة إلى تطوير حلول عملية لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو السكاني والحفاظ على الموارد الطبيعية.

المقدمة:

يُعد التوسع السكني من أبرز الظواهر الحضرية في العقود الأخيرة، لا سيما في ظل النمو السكاني السريع والتنمية الاقتصادية المتنامية. وقد أصبح توفير السكن الملائم تحديًا كبيرًا للحكومات والبلديات نظرًا لتزايد الطلب على السكن، والتغير الديموغرافي، وتغير أنماط الحياة.

يتجلى التوسع السكني في توسع المدن والبلدات إلى ضواحيها والمناطق المحيطة بها، مما يؤدي إلى تغيرات بيئية واجتماعية واقتصادية كبيرة. وبينما يُسهم هذا التوسع في خلق فرص سكنية جديدة وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنه قد يُشكل أيضًا تحديات مثل الازدحام المروري، واستنزاف الموارد، والضغط على البنية التحتية، وفقدان المساحات الخضراء.

مشكلة البحث:

يشهد ريف الرمادي، ولا سيما مقاطعة زنكورة، توسعاً سكانياً ملحوظاً في العقود الأخيرة، ما أدى إلى تحويل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى استخدامات سكنية. هذا التوسع يهدد الأمن الغذائي المحلي ويؤدي إلى تغييرات مكانية واجتماعية وبيئية واضحة.

هل للتوسع السكني تأثير على حساب الاراضي الزراعية في مقاطعة زنكورة؟

أهمية البحث

تسليط الضوء على مشكلة بيئية واقتصادية تهدد استدامة الإنتاج الزراعي.

بيان العلاقة بين النمو السكاني والتوسع العمراني على حساب الموارد الطبيعية.

مساعدة الجهات المحلية في رسم سياسات عمرانية مستدامة.

أهداف البحث:

1. تحديد حجم ومواقع التوسع السكني في مقاطعة زنكورة.
2. قياس التغير في مساحة الأراضي الزراعية خلال فترة زمنية محددة.
3. تحليل العوامل المؤثرة في هذا التوسع (السكانية، الاقتصادية، التشريعية).
4. بيان الآثار المكانية والبيئية والاجتماعية الناجمة عن فقدان الأراضي الزراعية.
5. تقديم توصيات للحد من ظاهرة التجاوز على الأراضي الزراعية.

فرضية البحث:

هناك تأثير كبير للتوسع السكني على حساب المساحات الزراعية في منطقة الدراسة.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف الظاهرة ومكوناتها.

المنهج الكمي: لتحليل التغيرات في المساحات الزراعية باستخدام بيانات إحصائية.

المنهج الجغرافي المكاني: باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وصور الأقمار الصناعية.

حدود البحث:

المكانية: تقع مقاطعة (37) زنكورة جغرافياً في الشمال الغربي من مدينة الرمادي وبمسافة (18) كم. وتمتد منطقة الدراسة على يمين نهر الفرات. تحدّها من الشرق المقاطعة (35) منطقة طوي ومن الغرب

المقاطعة (38) منطقة القطنية ويحدها من الشمال نهر الفرات، بينما يحدها من الجنوب الهضبة الغربية، أما بالنسبة لموقعها الفلكي تمتد منطقة الدراسة فلكياً بين دائرتي عرض(_'12_"30_°43_'08_"30 00"_28_33°_40_30_33°) شمالاً، وبين خطي طول (43) شرقاً، في حين بلغت مساحة منطقة الدراسة (15) كم) أي ما تعادل (6975) دونم خريطة.(1).

الزمانية: من عام 2010 إلى عام 2025، وهي فترة تشهد نمواً سكانياً وتحولات مكانية.

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة

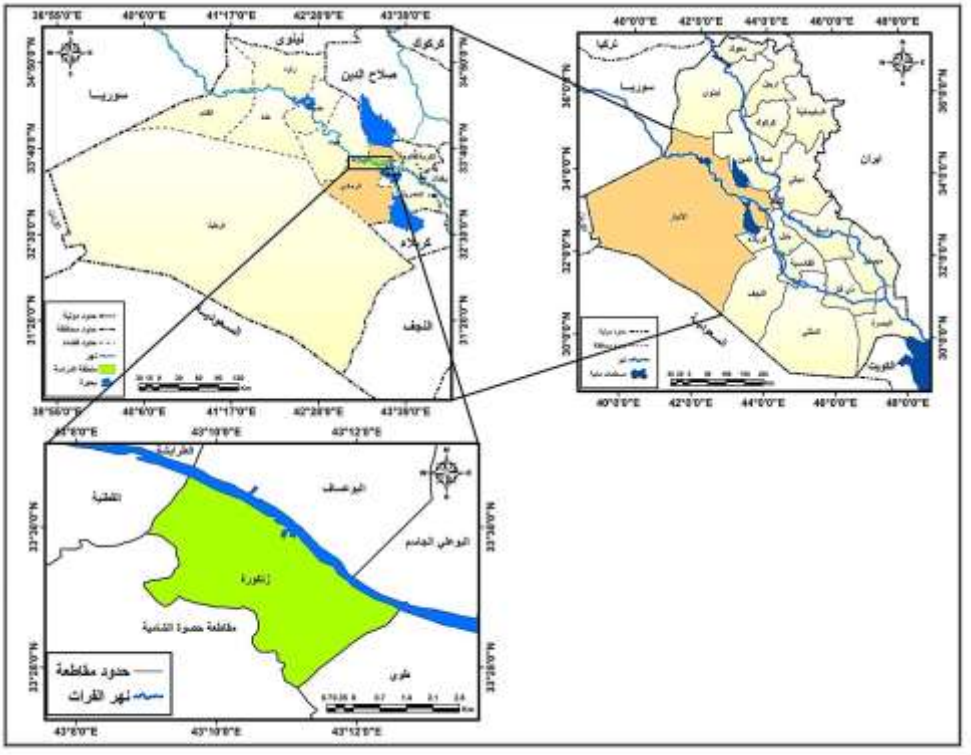

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق والانبار، 2021، مقياس (1000000:1) بالاعتماد على مخرجات برنامج Arc Map 10.4.1

المبحث الاول: الخصائص الجغرافية الطبيعية المؤثرة في التوسع السكني على حساب الاراضي الزراعية لمقاطعة زنكورة.

اولا: السطح

يعد السطح من العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة على خصائص الترب ومدى استجابتها الهيدرولوجية وما ينتج عنه من عمليات مشتركة تؤثر سلباً أو إيجاباً على خصائص الكيميائية للترب في الوقت الحالي وعلى المدى البعيد.

إن شكل سطح الأرض وانحداره يحدد طبيعة انحدار المجاري والمشاريع المائية والتي تنعكس تأثيراتها على حركة المياه ضمن تلك المشاريع المائية وداخل الترب على حد سواء.

تعتمد طبيعة الخصائص الكيميائية للمياه والتربة على درجة الانحدار ووضعها البيئي فكلما زاد الانحدار أعطى ذلك فرص متنوعة لتجدد المياه وقلة تلوثها فضلاً عن وجود تصريف جيد للترب يعمل على تحسين صفاتها العامة وغسل وانتقال العناصر الكيميائية وترسبها بعيداً عن طبقة الاستزراع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حيوية هذه الترب والمحافظة على ديمومتها لمدة طويلة، ومن خلال معطيات والجدول (1) والخريطة (2) يتبين إن منطقة الدراسة تكونت من ارتفاعات مختلفة تتراوح من (49، 60) متر، مما انعكس بشكل إيجابي على عمليات التصريف الجيد وشق قنوات الري مما سهل عملية ري المحاصيل وتسوية التربة الذي انعكس بشكل أو بآخر على الجانب الاقتصادي واعطاء مرونة في حركة الآلات الزراعية.

جدول (1) مساحة الارتفاعات المتساوية في مقاطعة زنكورة (37)

الارتفاع	كم2	النسبة
49 – 52	10	71.4%
54 – 52.1	3	21.4%
60 – 54.1	1	%27.
المجموع	14	100 %

المصدر: بالاعتماد على خريطة رقم (2)

خريطة (2) مساحة الارتفاعات المتساوية في مقاطعة زنكورة (37)

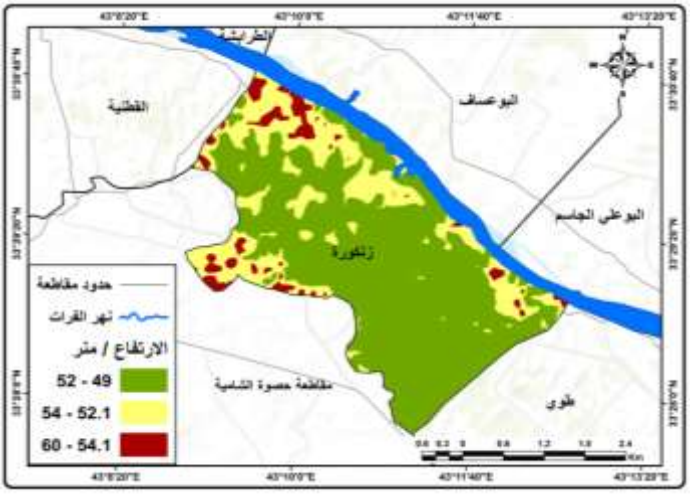

المصدر: بالاعتماد على نموذج التضرس الرقمي للقمر الصناعي (DEM)، دقة 30 متر مربع لسنة 2015 ومعالجتها باستخدام برنامج Arc Map 10.4.1

اما درجة انحدار سطح منطقة الدراسة فقد تبين من خلال معطيات خريطة (3) والجدول (2) إن اعلى فئات الانحدار من (0ـــ 0.03) بلغت مساحتهما (7.4) كم أي بنسبة (53%) وقد شملت مناطق قرية الحلابسة والبوعساف وزنكورة والبوغلاب، في حين بلغت اقل فئة الانحدار (0.2) بمساحة (0.4) كم وبنسبة (2.9%) فقد شملت أراضي كتوف الأنهار والتي تكون خالية من التجمعات السكانية لأنها أراضي خصبة تستعمل للإنتاج الزراعي، حيث برز الجانب الإيجابي لدرجة انحدار السطح على حركة المياه (ماء التربة على سهولة التصريف وانتقال العناصر الكيميائية داخل التربة.

جدول (2) درجة انحدار السطح في مقاطعة زنكورة (37)

الانحدار	كم2	النسبة
0 - 0.03	7.4	53.0%
0.04 - 0.06	4.5	32.6%
0.07 - 0.1	1.6	11.5%
0.2 - 0.2	0.4	2.9%
المجموع	14.0	100.0%

المصدر: بالاعتماد على خريطة رقم (3)

خريطة (3) درجة انحدار السطح في مقاطعة زنكورة (37)

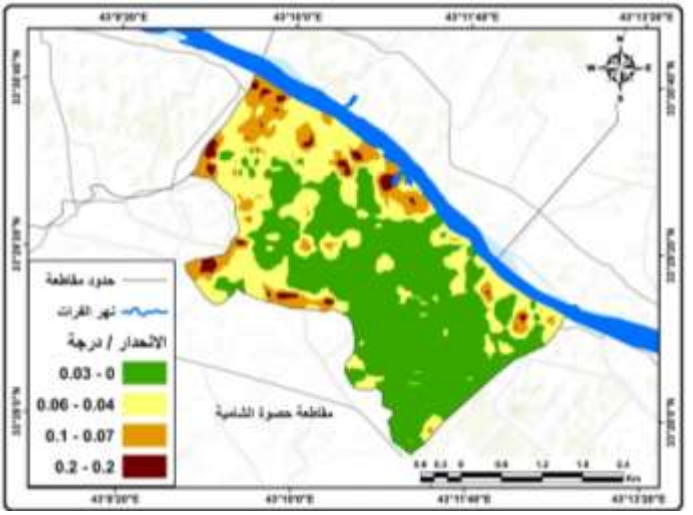

المصدر: بالاعتماد على نموذج التضرس الرقمي للقمر الصناعي (**DEM**)، دقة 30 متر مربع لسنة 2015 ومعالجتها باستخدام برنامج Arc Map 10.4.1

ثانيا: المناخ

يعد المناخ من أبرز العوامل الطبيعية التي يجب دراستها باعتباره أنشط العوامل التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على الصفات والخصائص العامة للمياه والتربة، يؤثر المناخ في كمية ونوعية المياه المستخدمة في عملية الإرواء ومدة بقائها على سطح التربة وداخلها في ظل ارتفاع درجات الحرارة وزيادة كمية التبخر، وما ينتج عنه من عمليات التحلل الكيميائي وتراكم الأملاح[1].

كما إن ارتفاع درجات الحرارة وزيادة كميات التبخر يؤدي إلى حدوث الجفاف للترب مما يتطلب إلى زيادة حاجة النبات للمياه وبذلك تحتاج عدد ريّات إضافية للمحاصيل الزراعية خصوصاً خلال فصل الصيف، تفسيراً لذلك سيتم إضافة ما تحمله مياه النهر من خصائص نوعية إلى التربة الزراعية على حساب ما تحتويه الترب من عناصر خاصه بها[2].

يتصف مناخ منطقة الدراسة بالجفاف والقارية، فيعد مناخها حار جاف صيفاً وبارد متذبذب الأمطار شتاء، وبناء على ذلك فهو يمتاز بمدى حراري يومي وسنوي مرتفع. لذلك فإن المحاصيل الزراعية تعتمد اعتماداً كلياً على عملية الإرواء خلال فصلي الشتاء والصيف.

ثالثا: التربة

التربة من الموارد الطبيعية المهمة للإنسان لأنها البيئة الحاضنة لجميع المحاصيل الزراعية فهي تعتبر مصدر غذاءه، لذلك فهي المقوم الأساس للنشاط الزراعي الذي يمثل أهم الأنشطة التي يمارسها السكان، حيث

تشكل أساس الحياة على الأرض فهي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في توزيع السكان مكانياً [3]، فالتربة هي جسم طبيعي اقتصادي يتطور باستمرار ويحدث نتيجةً لعمليات كيميائية وفيزيائية وحياتية على مر الزمن، وهي من الموارد الطبيعية التي تنال اهتمام كبير جداً كونها تمثل الحيز المكاني الذي تنمو فيه النباتات سواء أكان طبيعياً أم بشكل اقتصادي وهو مصدراً أساسياً لغذاء الإنسان والحيوان [4].

ترب منطقة الدراسة جزءاً من منطقة السهل الرسوبي، وهي ترب منقولة مكونة من خليط من الفتات والرواسب النهرية التي نتجت خلال الفيضانات التي شهدتها منطقة السهل الرسوبي خلال عصور القديمة، إذ كان لهذه الرواسب دور كبير في بناء وتكوين الترب التي أخذت تتباين في حباتها وبناء وتوزيع حبيباتها من مكان إلى آخر تبعاً لإمكانية المياه على حمل تلك الحبيبات، ففي بيعة الحال إن عمليات الترسيب تبدأ بالحبيبات الأكبر حجماً والأقل وزناً، في حين تحمل الرواسب الناعمة والخفيفة الوزن إلى أماكن أبعد، ونتيجة لذلك تعد تربة منطقة الدراسة وليدة العمليات الترسيب النهري وأن العامل الهيدرولوجي هو المسؤول في توزيع التربة حيث تتدرج في تكوينها بين الترب الرملية ذات الحبيبات الخشنة وبين الترب الطينية والغرينية. من جدول (3) والخريطة (4) تكون التربة في منطقة الدراسة على نوعين هما تربة كتوف الانهار وتربة السهل الفيضي.

جدول (3) مساحة اصناف الترب في منطقة الدراسة

الترب	المساحة	النسبة
ترب السهل الرسوبي	5.4	38.6
ترب صحراوية صخرية طينية قديمة	8.6	61.4
المجموع	14.0	100.0

المصدر: تم استخراج القياسات باستعمال برنامج Arc map 10.8

خريطة (4) مساحة اصناف الترب في منطقة الدراسة

المصدر: Buringh, p. Soils and Soil Conditions in Iraq. Ministry of Agriculture, Baghdad (1960)

المبحث الثاني: الخصائص الجغرافية البشرية المؤثرة في التوسع السكني على حساب الاراضي الزراعية لمقاطعة زنكورة

اولا: السكان

يمثل السكان العنصر الأساسي في عملية التنمية الزراعية، لأنهم يمثلون أداة التنمية وهدفها في آن واحد، وتعد دراسة السكان من حيث التوزيع المكاني العددي والتكوين والمستوى العلمي وكذلك حجم القوة العاملة وتوزيعها المكاني والقطاعي من المتطلبات الأساسية أو المهمة في مجال تخطيط التنمية الزراعية، معتبرا أن السكان هو الهدف من التنمية وإدارتها[5].

ويوضح جدول (4) والشكل (1) عدد سكان منطقة الدراسة بين عامي 2010 و 2025 ان عدد السكان في منطقة الدراسة قد ازداد بنسب مختلفة حيث بلغ عام 2010م (10110) نسمة، بينما بلغ في عام 2025م (17050) نسمة، اي زيادة قدرها (6940) نسمة، وذلك بسبب تأثير العامل العشائري والاجتماعي، وتؤدي هذه الزيادة في اعداد السكان الضغط على الاراضي الزراعية وتقسيم الاراضي الزراعية نتيجة زيادة اعداد الاسر، اذ بلغ عدد الاسر عام 2010 (1685) اسرة، اما عام 2025 فقد بلغ عدد الاسر (2842) اسرة اذ ازادت الاسر في منطقة الدراسة بعدد وصل الى (1157) اسرة، وتغيير استخدامها من الاراضي الزراعية الي اراضي سكنية وصناعية.

جدول (4) التوزيع العددي للسكان في منطقة الدراسة بحسب السنوات 2010 – 2025

المقاطعة	عدد الاسر2010	عدد السكان 2010	عدد الاسر 2025	عدد السكان 2025
زنكورة	1685	10110	2842	17050

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات سكان العراق لعامي 2010، 2025، بيانات غير منشورة.

شكل (1) التوزيع العددي للسكان في منطقة الدراسة بحسب السنوات 2010 – 2025

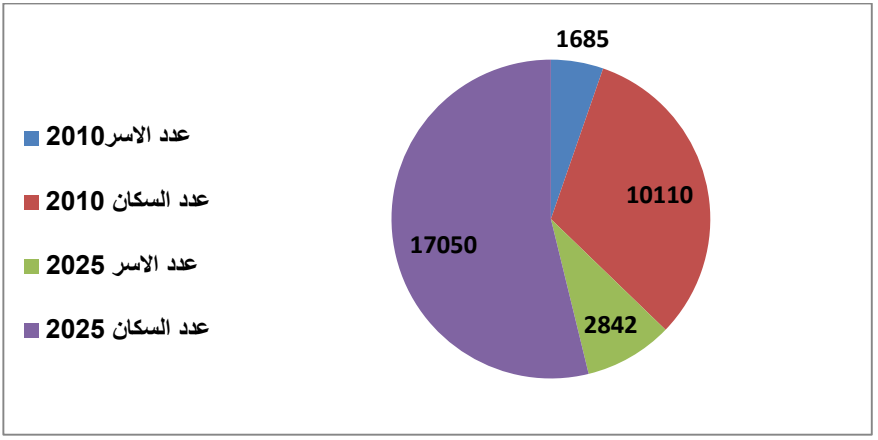

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4)

ثانيا: نمو السكان

النمو السكاني هو التغير في حجم السكان بين تاريخين معروفين، سواء كان هذا النمو نقصًا أو زيادة [6]، اذ تم احتساب معدل النمو السكاني للمقاطعات في منطقة الدراسة، وحسب المعادلة المعتمدة من قبل الامم المتحدة وتعد من الطرق الشائعة لحساب معدل نمو السكان، وتعد أكثر اعتدالا من الطرق الاخرى، ويتم استخراج المعدل من خلال المعادلة الأتية [7].

$$r = \left(\sqrt[t]{\frac{p1}{po}} - 1 \right) \times 100$$:

حيث ان r= معدل النمو السُكاني

P1=عدد السُكان في التعداد اللاحق

Po=عدد السُكان في التعداد السابق

t=عدد السنوات ما بين التعدادين

ويكون معدل النمو في منطقة الدراسة (3.55) وذلك بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب والعادات الاجتماعية كتشجيع الزواج المبكر وتفضيل كثرة الأبناء وان ارتفاع معدل النمو ادى الى توسع عمراني أفقي وتحول الأراضي الزراعية إلى سكنية وهذا يؤدي إلى تراجع الرقعة الزراعية.

جدول (5) معدل النمو السنوي لسكان منطقة الدراسة بحسب السنوات (2010-2025)

المقاطعة	عدد السكان عام 2010	عدد السكان عام 2025	معدل النمو
زنكورة	10110	17050	3.55

المصدر: جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الانمائي، والجهاز المركزي الاحصائي الانبار، نتائج التقديرات السكانية لسكان محافظة الانبار للمدة 2010 – 2025.من عمل الباحث بالاعتماد على المعادلة الاتية:

$$r = \left(\sqrt[t]{\frac{p1}{po}} - 1 \right) \times 100$$

ثالثا: التركيب العمري

يعني توزيع السكان حسب الفئة العمرية، ونمط التركيب العمري هو العامل الرئيسي في تحديد مستوى العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية[8]، وله تأثير كبير على تحديد حجم المعروض من العمالة، وثم مستوى أعباء الاعالة الاقتصادية[9] ومن خلال جدول (6) والشكل (2) يتم تقسيم التركيب العمري الى ثلاث فئات رئيسة هي:

الفئة الاولى: وهي الفئة التي تشمل السكان التي يتراوح اعمارهم من (0–14) فقد بلغ عدد الذكور (3225) وبنسبة بلغت (36.6%) بينما بلغ عدد الاناث (3011) وبنسبة بلغت (36.6%)، وتتصف بانها مستهلكة وغير منتجة اي افرادها لا يعملون في سوق العمل ويلاحظ مزاولة البعض مختلف الاعمال بوقت مبكر نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية.

الفئة الثانية: وتشمل هذه الفئة السكان الذين تتراوح اعمارهم من (15–64) وقد بلغ عدد الذكور فيها (4241) وبنسبة بلغت (48.1%) بينما بلغ عدد الاناث فيها (4084) وبنسبة بلغت (49.6%)، وتعد هذه الفئة ذات أهمية كبيرة في المجتمع، فهي الدعامة الأساسية في البناء الاقتصادي من خلال ما توفره لسد حاجة المشاريع الاقتصادية والزراعية والصناعية والخدمية، كما أنها تتحمل مهمة الدفاع عن الوطن، وهي التي تعوضه عن الفئتين التي يكثر فيها الوفيات، لأنها تحتوي على العناصر الشابة من ذكور وإناث في سن الزواج أي تكمن فيها خصوبة المجتمع.

الفئة الثالثة: هذه الفئة تشمل السكان الذين اعمارهم (65 فأكثر) اذ بلغ عدد الذكور فيها (1350) وبنسبة بلغت (15.3%)، في حين بلغ عدد الاناث (1139) وبنسبة بلغت (13.8%)، وتعد هذه الفئة غير منتجة ومستهلكة في الغالب، ومن الإناث والأرامل ترتفع نسبة كبار السن في الدول المتقدمة بسبب انخفاض معدل المواليد الخام وانخفاض معدلات وفيات كبار السن وإطالة أمد الحياة، في حين تنخفض في المجتمعات النامية بسبب ارتفاع نسبة صغار السن على حساب نسب الفئات الأخرى فضلاً عن قصر أمد الحياة بسبب ارتفاع معدلات وفيات كبار السن.

جدول (6) عدد السكان حسب الفئات العمرية في منطقة الدراسة 2025

الفئة العمرية	ذكور	النسبة%	أناث	النسبة%
14-0	3225	36.6	3011	36.6
64-15	4241	48.1	4084	49.6

13.8	1139	15.3	1350	ـ فأكثر 65
100	8234	100	8816	المجموع

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي، والجهاز المركزي لإحصاء الانبار، نتائج التقديرات السكانية لسكان محافظة الانبار لعام (2025)، بيانات غير منشور.

شكل (2) عدد السكان حسب الفئات العمرية في منطقة الدراسة 2025

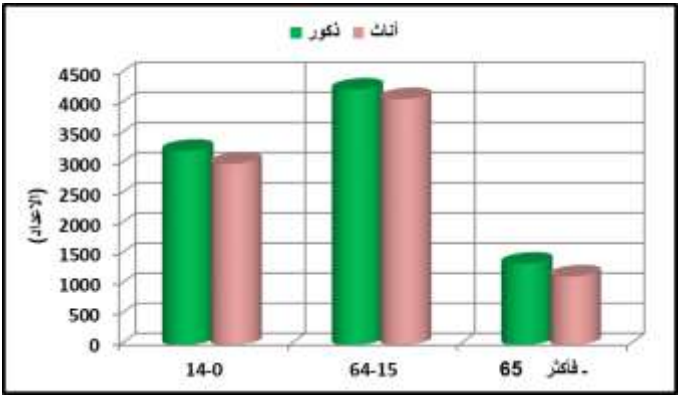

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (6)

المبحث الثالث: المشاكل والحلول للتوسع السكني في مقاطعة زنكورة:

اولا: مشكلة التوسع السكني على حساب الاراضي الزراعية في مقاطعة زنكورة

يؤدي التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية إلى العديد من المشاكل، مثل تراجع الإنتاج الزراعي وضعف الأمن الغذائي للدولة، مما يجبرها على استيراد المواد الغذائية من الخارج، وان مشكلة الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية في مقاطعة زنكورة من المشاكل التي تعاني منها جميع المقاطعات، من خلال الجدول (7) والشكل (3) تبين لنا ان المساحة الصالحة للزراعة في منطقة الدراسة عام 2010 بلغت (2200) دونما، بينما انخفض في عام 2025 إلى (1700) دونما، لذا بلغت نسبة التراجع ب (500) دونما.

جدول (7) المساحة الصالحة للزراعة والمزروعة في مقاطعة زنكورة

المقاطعة	المساحة الصالحة للزراعة 2010	المساحة المزروعة فعلا 2010	المساحة الصالحة للزراعة 2025	المساحة المزروعة فعلا 2025
زنكورة	2200	1410	1700	1120

المصدر: جمهورية العراق، مديرية الزراعة في محافظة الأنبار، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، 2025

شكل (3) المساحة الصالحة للزراعة والمزروعة في مقاطعة زنكورة

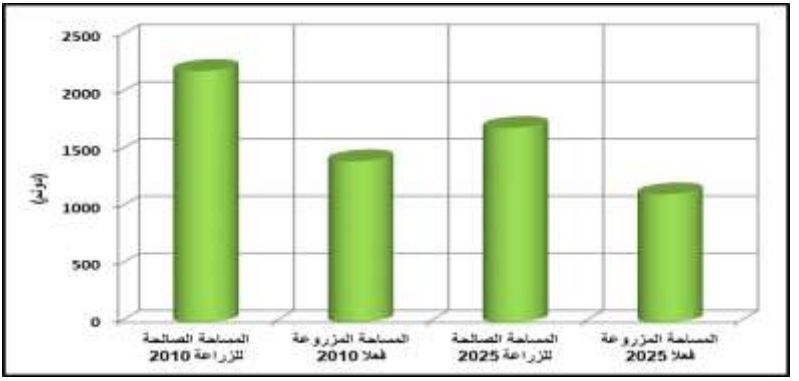

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (7)

مما يتسبب في كثير من الأعباء والديون، هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في تدهور الأراضي الزراعية ونمو الزحف العمراني نظرا لاتجاه العديد من الملاك لبيع جزء منها أو كلها وهي كالتالي [10]:

1. إخضاع مناطق الأراضي المحاذية لنهر الفرات لعمليات تدمير تربتها بدفن مجاريها وتسوية أراضيها وإقامة سواتر ومراصد وملاجئ مرتبطة بقطع نخيلها بكافة أنواعها ثم تتغير خصائص ترب تلك الاراضي تتغير وتفقد حيويتها وتطورها.
2. هجرة عدد من أصحاب الأراضي خاصة بعد عام 2003 وما بعده، وأثرها على إهمال هذه الأراضي وزيادة ملوحتها، ومن ثم ضعف طاقتها الإنتاجية وجفاف وموت العديد من الأشجار.
3. المستويات الاقتصادية المرتفعة لبعض طبقات المجتمع في منطقة الدراسة أو الوافدين الى اليها التي اسهمت عن طريق الاغراءات المالية في شراء مساحات واسعة من تلك الاراضي وذلك لإنشاء وحدات سكنية كبيرة خاصة بهم كما مبين في، أو تقسيمها إلى مساحات من القطع لبيعها، أو لإقامة مشاريع خاصة توفر لهم أرباحاً عالية.
4. عامل الميراث الذي يشير إلى رغبة ورثة مالك الأرض المتوفى في استلام مستحقاتهم المالية ثم بيع هذه الأراضي بالأسعار المعروضة عليهم وإعادة أجزاء من هذه الأراضي إلى أصحابها المتغيبين هم إما لأنهم استقروا خارج العراق أو في محافظات أخرى، لذلك فضلوا بيع ممتلكاتهم من خلال وكلائهم أو أقاربهم ثم يفقدون تلك الأرض.
5. دور العامل الاداري في تفاقم هذه الظاهرة بعدم تفعيل القوانين والاجراءات المنظمة لبيع وشراء الاراضي حيث ان معظم هذه الاراضي التي تم بيعها وقسمتها الى قطع صغيرة لم يتم تسجيلها في

دائرة العقارات بل تم بيعها بموجب عقود مسجلة لدى الوكالات العقارية الخاصة ومنذ ذلك الحين أصبحت طريقة سهلة لبيع وتقسيم هذه الأراضي الكبيرة.

وفي الختام لا بد من القول إن التوسع في بناء المساكن على الأراضي الزراعية مشكلة طبيعية بسبب زيادة السكان في المدن التي تحتاج إلى توسيع مساحتها وظهور الطابع العمراني الذي سرعان ما تجاوز التوسع الطبيعي للمدن. إلى الوقت الحاضر من السنوات الدراسة. كما في الصورة (1).

صورة (1) التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية في مقاطعة زنكورة

المصدر: التقطت هذه الصورة في مقاطعة زنكورة بتاريخ 2025/7/21.

ثانيا: مشكلة الحيازة الزراعية

تعد الحيازة الزراعية في المناطق الريفية من العوامل الرئيسية التي تهدف إلى تحديد العلاقة بين المزارع والأراضي وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، بعد عام 1958 وزعت الحكومة العراقية أراضي زراعية على شخصيات بارزة وشيوخ عشائر في مدن لا علاقة لها بالزراعة، وتركت باقي الأهالي بلا أراضٍ زراعية، أو منحتهم نسبة ضئيلة من الأراضي الزراعية، ولكن بعد وفاته تنتقل الملكية إلى أكثر من مالك حيث سيتم تقسيم الأراضي الخاصة الى ابنائه، مما يؤدي إلى زيادة عدد الحائزين. لكن هناك حالة تعكس ذلك، وهي أن بعض الملاك يبيعون أراضيهم لمن لديه فرص مالية كبيرة، مما يؤدي إلى نقص أصحاب الأراضي الزراعية، لذلك في كثير من الحالات يمكن للمالك فعل ذلك. في محل إقامته لا ينتمي إلى المناطق الريفية، بل يعيش في المدينة، حيث تؤدي هذه الظروف إلى تدهور الأراضي الزراعية وإهمال مستوى الإنتاج الزراعي في الريف، فضلاً عن تدهور الحالة الاجتماعية وعلاقاتها، كل هذه الأسباب تؤدي إلى الهجرة من الريف إلى المدينة.

ويتضح من الجدول (8) والشكل (4) ان مقاطعة زنكورة لعدد الحائزين على المساحات الزراعية، بلغ (235) حائزاً.

جدول (8) عدد الحائزين الزراعيين على المساحات الزراعية لعام 2025م.

المقاطعات	مساحة / دونم	عدد الحيازات الكلية
زنكورة	6975	235

المصدر: جمهورية العراق، مديرية الزراعة في محافظة الأنبار، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، 2025.

شكل (4) عدد الحائزين الزراعيين على المساحات الزراعية لعام 2025م.

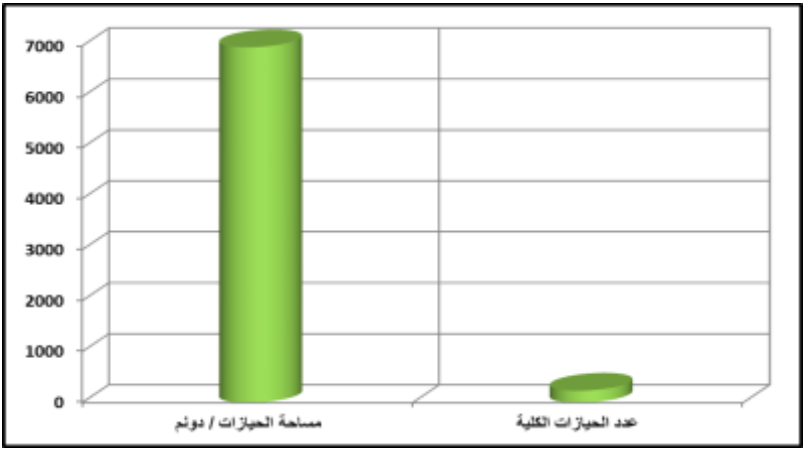

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (8).

لذلك تتفاوت كميات الإنتاج بين هذه الأقسام، فبعضهم يعمل بجد لتحقيق أرباح كبيرة، وبعضهم يعمل بأجر حتى لو لم يحقق المالك ربحًا لأن مساحة المزارع تختلف بين المقاطعات في منطقة الدراسة توجد مزارع تقل مساحتها عن دونم واحد ومزارع تزيد مساحتها عن 50 دونم، وللمزارع تأثير كبير على الإنتاج الزراعي المتمثل في المنطقة وتنوعها، حيث تؤدي صغر المساحة إلى صعوبات في استخدام المكننة مما يضطر المزارع لتوظيف القوى العاملة التي تمثلها الأسرة الزراعية (الزوج والزوجة والأطفال) وتوظيف العمالة المأجورة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي يمكن تعويضه بزراعة محاصيل ذات مردود اقتصادي كبير، كالخضروات وخاصة المبكرة منها، باتباع طريقة الزراعة المحمية، بالإضافة إلى صعوبة اتباع دورات المحاصيل الزراعية، مما يؤدي بالمزارعين إلى الزراعة المكثفة [11].

أما بالنسبة للمساحات الزراعية الشاسعة فيزرع جزء منها ويترك الجزء الآخر لمدة سنة أو أخرى وتسمى هذه العملية بالدورة الزراعية.

ثالثا: المشاكل البيئية

1. فقدان الأراضي الخصبة: غالبًا ما تُبنى المدن والقرى على أكثر الأراضي خصوبة، مما يؤدي إلى خسائر لا تُعوّض.
2. تدمير النظم البيئية: يؤثر اقتلاع الغطاء النباتي على المناخ المحلي والحياة البرية.
3. زيادة التلوث: يُسهم تشتت التنمية في تلوث الهواء والماء وزيادة إنتاج النفايات[12].

رابعا: المشاكل الاقتصادية

1. تراجع الإنتاج الزراعي: يؤدي نقص الأراضي الصالحة للزراعة إلى انخفاض غلة المحاصيل وزيادة الاعتماد على الواردات.
2. ارتفاع أسعار المواد الغذائية: بسبب انخفاض الإنتاج المحلي.
3. فقدان الوظائف الزراعية: يؤثر على دخل الأسر الريفية [13].

خامسا: المشاكل الاجتماعية:

1. هجرة المزارعين إلى المدن: تُشكّل ضغطًا على الخدمات وفرص العمل في المناطق الحضرية.
2. تشويه الهوية الريفية: تفقد المجتمعات الريفية سماتها التقليدية.
3. المشاكل القانونية المتعلقة بملكية الأراضي: بسبب البيع غير المصرح به للأراضي الزراعية لأغراض البناء [14].

سادسا: الحلول المقترحة

1. سنّ قوانين صارمة تمنع البناء على الأراضي الزراعية.
2. تركيز التنمية الحضرية على الأراضي الصحراوية وغير الزراعية.
3. استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، كالزراعة العمودية، لمعالجة مشكلة نقص المساحات.
4. توعية الجمهور بأهمية الحفاظ على الأراضي الزراعية.
5. وضع خطط تنمية حضرية مدروسة ومستدامة.

الاستنتاجات:

1. تراجع المساحات الزراعية: شهدت مقاطعة زنكورة خلال السنوات الأخيرة تراجعًا ملحوظًا في مساحة الأراضي الزراعية، نتيجة زحف العمران العشوائي والزيادة السكانية.

2. نقص في التخطيط العمراني: غياب التخطيط الحضري المنظم ساهم في انتشار البناء غير القانوني فوق الأراضي الزراعية، خاصة في أطراف المدن والقرى المجاورة.
3. دوافع اقتصادية واجتماعية: يرجع التوسع السكني إلى ارتفاع أسعار الأراضي السكنية مقارنةً بالزراعية، مما دفع السكان لبيع الأراضي الزراعية أو تحويلها إلى وحدات سكنية.
4. ضعف الرقابة القانونية: هناك ضعف واضح في تطبيق القوانين الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، ما سهّل التعدي عليها دون رادع فعلي.
5. تأثير بيئي سلبي: التوسع السكني أدى إلى تدهور في البيئة الزراعية، من خلال تقليص المساحات المزروعة، وتفاقم مشكلات التصحر والتلوث.
6. تغير في النمط الاقتصادي المحلي: ساهم التحول من النشاط الزراعي إلى النشاط السكني والخدمي في تغير البنية الاقتصادية للمقاطعة

التوصيات:

1. إعداد مخطط عمراني شامل: ضرورة وضع خطة حضرية تعتمد على النمو السكاني وتراعي حماية الأراضي الزراعية من الزحف السكاني.
2. سن قوانين صارمة وتطبيقها بفعالية: وضع قوانين تمنع التعدي على الأراضي الزراعية وتطبيق غرامات رادعة على المخالفين.
3. تفعيل نظام استخدام الأرض (Land Use Planning): تقنين استخدامات الأرض حسب الأولويات (زراعي، سكني، صناعي) وضمان عدم التداخل غير المشروع بينها.
4. تشجيع الاستثمار الزراعي: دعم الفلاحين والمزارعين لتثبيتهم في أرضهم من خلال توفير القروض الزراعية، والتقنيات الحديثة، وتحسين شبكات الري.
5. زيادة التوعية المجتمعية: تنفيذ حملات توعوية للمواطنين حول أهمية الحفاظ على الأراضي الزراعية وضرر التوسع السكني العشوائي.
6. الاستفادة من الأراضي غير المستغلة: توجيه التوسع السكاني نحو الأراضي الهامشية أو الصحراوية غير القابلة للزراعة بدلاً من الأراضي الخصبة.